

Distr.: General
8 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن تجربة البلدان

في المسائل السكانية: المراهقون والشباب

بيان مقدم من المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2012/2



بيان

هذا البيان مقدم من المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وهي منظمة للدعوة لا تستهدف الربح تسعى إلى تعزيز نوعية حياة المرأة والرجل والطفل من خلال الترويج لسياسات تقدمية في مجال حقوق الإنسان والتنمية الدولية مع التركيز بصفة أساسية على الحقوق والصحة الإنجابية والجنسية.

ويأتي موضوع الدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية، المعنون "المراهقون والشباب"، في وقت عصيب. ونحن ندرك أنه في حين أُحرز تقدم في الوفاء بالالتزامات الواردة في برنامج عمل القاهرة وإعلان ومنهاج عمل بيجين، لا تزال الحاجة ملحة لمضاعفة التقدم في احترام الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب في السياسات والبرامج وحمائتها وتعزيزها.

وتمثل هذه الدورة الخامسة والأربعون للجنة فرصة رائعة لحكومات العالم لتجديد التزامها بحقوق الشباب الإنسانية وصحتهم ورفاههم. وقد أدت محدودية تلبية احتياجات وإعمال حقوق الشباب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية إلى إعاقة تحقيق ما للشباب من حقوق الإنسان، ولذا فإننا نحث الحكومات على أن تمنع التفكير في الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب وتلتزم بها في نتائج هذه الدورة.

وخلال هذه الدورة، نحث الحكومات على إيلاء اهتمام خاص للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمراهقات والشابات. ويؤثر عدم المساواة بين الجنسين تأثيراً عميقاً على صحة المراهقات والشابات وحياتهن وعيشهن السوي، ولا تزال المراهقات والشابات يشكلن إحدى أكثر الفئات تهميشاً في كثير من جوانب جدول أعمال التنمية، ومنها العمالة والصحة والحصول على التعليم وفي الاعتراف بأهمن صاحبات حقوق. وأدى عدم وجود البحوث والبرامج التي تلي الاحتياجات الخاصة للمراهقات والشابات إلى زيادة تهميشهن في المجتمع وحرمانهن من الحقوق الإنسانية الأساسية. وعلى نحو ما سبق للحكومات إعادة تأكيده، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون تعزيز حقوق المرأة وحمائتها، بما في ذلك حقوق الشباب. وتشكل المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً من عناصر تحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وهو لا يمكن بلوغه من دون زيادة فرص الحصول على المعلومات والخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وحماية حقوق الإنسان.

وبالتالي فإننا نحث الحكومات على الوفاء بالتزامها بكفالة حصول جميع الشباب، ولا سيما المراهقات والشابات، على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وهذا يشمل الوصول إلى المعلومات والتثقيف الجنسي الشامل مما يؤدي إلى تزويد المرأة أو الفتاة بالأدوات

اللازمة لانتقاء أفضل الخيارات لنفسها. ويعني ذلك الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية من دون أية حواجز قانونية أو وصم أو تمييز أو إكراه. ويعني أيضا توفير الموارد اللازمة لنا لاتخاذ قرارات واعية ومسؤولة بشأن صحتنا وحياتنا. ويعني أيضا الحصول على خدمات الإجهاض المأمون التي تراعي وتعتمد سلامتنا الجسدية واستقلالنا وحریتنا وكرامتنا.

وفي أرجاء كثيرة من العالم، يجعل مزيج من المحرمات الاجتماعية وعدم توافر المعلومات السليمة ونقص الموارد والبنى الأساسية، من الصعب على الأطفال والشباب الحصول على التثقيف الجنسي الذي يهدف إلى تحسين المعارف والحد من المخاطر. مما يترك الكثير من الشباب عرضة للقهر والإيذاء والاستغلال والحمل العارض والأمراض المنقولة جنسيا، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية.

ويجب أن يكون التثقيف الجنسي الشامل الملائم للشباب جزءا من جميع المقررات الدراسية الرسمية، بما يكفل حصول الشباب على معلومات كافية وافية ذات أساس علمي عن أدوار الجنسين والمساواة بين الجنسين والحياة الجنسية والعلاقات ومهارات التفاوض والتنوع الجنسي والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا ومن فيروس نقص المناعة البشرية وتركيبية جسم الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر. ويتيح توفير هذه المعلومات للفتيات والشابات اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بأجسادهن وحياتهن. فلا داعٍ إلى إعادة اختراع العجلة: فأفضل الممارسات موجود أصلا، بما في ذلك بعض الممارسات التي يضمها بين دفتيه المنشور المعنون ”إرشادات تقنية دولية بشأن التربية الجنسية“، الذي نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. ويجب أن يقترن التثقيف الجنسي الشامل بتوفير خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب، بما في ذلك وسائل منع الحمل الحديثة بتكلفة معقولة، وذلك من أجل تمكين الشباب من حقهم في اتخاذ قرارات مستقلة ومسؤولة.

وإلى جانب الحصول على وسائل منع الحمل الحديثة بتكلفة معقولة، تحتاج الشباب إلى الحصول المأمون والقانوني على خدمات الإجهاض. ويشكل عدم الحصول على خدمات الإجهاض مصدر قلق، على النحو المبين في تقرير عام ٢٠١١ للمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، وقد تمت معالجة تأثير ذلك على حياة الفتيات المراهقات وصحتهن في اتفاقية حقوق الطفل.

ووفقا لما جاء في منشور منظمة الصحة العالمية المعنون الإجهاض غير المأمون: التقديرات العالمية والإقليمية لحالات الإجهاض غير المأمون والوفيات المرتبطة بها في عام ٢٠٠٨، أظهرت الأبحاث أن القيود القانونية المفروضة على الإجهاض لا تقلل من عدد حالات الإجهاض، بل تزيد من مخاطر وفيات الأمومة ومراسمتها التي تسببها عمليات الإجهاض غير المأمون التي تُجرى في ظروف سرية وغير صحية تشرف عليها قابلات غير ماهرات. وتكون عواقب عمليات الإجهاض على المراهقات والشابات أفظع، في كثير من الأحيان، بسبب العوائق القانونية والاجتماعية والثقافية والوصم بالعار المرتبط بالإجهاض التي تحد من فرص حصولهن على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية.

ونحث الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على إبراز أهمية إدراج الحصول على خدمات الإجهاض بإزالة القيود القانونية المفروضة على الحصول على خدمات الإجهاض المأمون بتكلفة معقولة، وتيسير أي تدخل لا بد منه صوب تحقيق الأهداف المشار إليها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فضلا عن الأهداف التي أكد عليها إعلان ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية.

وستمثل أي حصيلة في مجال السياسات العامة، ما لم تعالج هذه القضايا الحساسة، محاولة فاشلة لتلبية احتياجات المراهقين والشباب وواقعهم وحقوقهم. ولذلك، نحث الدول الأعضاء على أن تأخذ بعين الاعتبار خطورة هذا الوضع ونحث المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

- الاعتراف بأن الفتيات والشابات والشبان أصحاب حقوق وحماية حقوقهم الإنسانية واحترامها، بما في ذلك الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية.
- الاعتراف بتطور قدرة الشباب، بمن فيهم النساء والفتيات، على اتخاذ قرارات مستقلة ومسؤولة تتعلق بأجسادهم وحياتهم.
- الاعتراف بأن توفير خدمات الإجهاض الميسورة والمأمونة والقانونية إلى جانب التثقيف الجنسي الشامل، والحصول على وسائل منع الحمل الحديثة والخدمات المراعية لاحتياجات الشباب وللاعتبارات الجنسية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، سيؤدي إلى تحقيق نتائج صحية أفضل للمراهقات والشابات.
- وضع سياسات قائمة على الحقوق تكون مستندة إلى الأدلة، وتعالج واقع المراهقات والشابات في بلدانهم وتعزز إقامة مجتمعات تسودها المساواة والسلام والعدالة.

- تأمين موارد مالية كافية للبرامج والمبادرات التي تحمي وتعزز صحة وحقوق الشباب الجنسية والإنجابية.
 - كفاءة المشاركة المُجدية لمجموعة متنوعة من الشباب في جميع البرامج والسياسات والمبادرات لما لذلك من أهمية بالغة في ضمان أن تشمل البرامج والسياسات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية معالجةً واقع جميع الشباب واهتماماتهم وأولوياتهم.
-